آليات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ تجارب دولية. دروس للاستفادة.

د/مليكاوي مولود – جامعة برج بوعريريج

تاريخ الارسال: 2017/06/10
تاريخ النشر: أفريل 2020

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق النهضة الصناعية والاقتصادية للدول، من خلال ما تساهم به في استقطاب اليد العاملة وامتصاص البطالة، وتحقيق التنويع في الهيكل الاقتصادي للبلد وتدعيم القدرة التصديرية وزيادة حجم الناتج المحلي الخام، وكذا ما تحققه هذه الصناعات من ابتكارات وتدفقات للتكنولوجيا وتوظيفها في العمليات الإنتاجية، كما تم التطرق إلى واقع هذه الصناعات في الجزائر وأهم المشاكل التي تواجهها. وقد خلصت الدراسة من خلال التطرق لكل من التجربة اليابانية وتجربة كوريا الجنوبية في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى أن نجاح هذا النوع من الصناعات يتطلب توفير بيئة اقتصادية متكاملة وملائمة سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي والتنظيمي أو المؤسسي أو الجوانب المتعلقة بالدعم المالي والتسويقي والتحفيز الضريبي .

الكلمات المفتاحية: صناعات صغيرة ومتوسطة، تنمية صناعية، تنمية اقتصادية، تجربة اليابان، تجربة كوريا الجنوبية.الجزائر.

Abstract.

This research aims to bringing the importance of small and medium industries and its role to achieving the economic and industrial renaissance for the country, through their contribution to attract labor and absorb unemployment, and achieve the diversification in economic structure for the country and strengthen the export capacity and increase the Gross Domestic Product size, As well as achieve these industries of innovations and technology flows and employ them in production processes. As well as addressing the reality of this industries in Algeria and the main problems which facing it.

The study concluded through addressing both japan and south korea experience in developing of small and medium industries that the success of this type of industries require to provide integrated and appropriate economic environment Whether it is the legislative and regulatory or institutional aspect or aspects of the financial and marketing support and tax stimulus,

Keywords: small and medium industries, industrial development, economic development, japan experience, South Korea experience. algeria

.

مقدمة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاديات مختلف الدول المتقدمة والنامية وبمختلف توجهاتها الإيديولوجية، فهي تساهم بنسبة كبيرة في امتصاص معدلات البطالة التي لم يعد القطاع العام قادرا على استيعابها، بالإضافة إلى مساهماتها الكبيرة في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وكذا دعم الصناعات الكبيرة والمساهمة في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي، وبالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها القيود التشريعية والتنظيمية وقيود التمويل والقيود المتعلقة بقدرات هذه الصناعات، إلا أن الدول تسعى إلى تجاوز هذه القيود والصعوبات لتوفير المناخ المناسب لهذه الصناعات إدراكا منها بأهميتها في دعم التنمية الاقتصادية.

وبالنظر لأهمية القطاع الصناعي الذي تسعى أغلب الدول إلى الاعتماد عليه لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التصديرية للبلد، فقد عمدت هذه الدول إلى البحث عن مختلف السبل والإجراءات التي تمكنها من خلق وتفعيل هذا القطاع والذي يتطلب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا لتحقيق المزايا التنافسية في السوق الدولية، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين في الاقتصاد من جامعات ومخابر البحث والقطاع الخاص لتحقيق هذه الغاية. وتعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أهم المجالات التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق التنمية الصناعية في مختلف الدول، فهي تساهم في عملية تنمية الأقاليم لما تتميز به من قدرة على إقامة أنشطة إنتاجية لامركزية وخاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل ولا تحتاج إلى أموال ضخمة.

وتظهر التجارب العملية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول المتقدمة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما دفع بالكثير من الدول للقيام ببرامج متعددة لتنمية هذه الصناعات، وتظهر تجارب العديد من الدول المتقدمة والناشئة أن دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. ووصل الاهتمام بهذا النوع من الصناعات إلى الحد الذي تم فيه إنشاء وزارات خاصة بهذا القطاع مثلما هو عليه الحال في فرنسا والهند وماليزيا على سبيل المثال. وتشكل الصناعات الصغيرة نسبة 95% من إجمالي الصناعات في العالم، وتختلف النسبة من دولة لأخرى بسبب اختلاف المعيار الذي يتم على أساسه تصنيف هذه الصناعات. وانطلاقا مما سبق

يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي أهم التجارب الدولية الناجحة في تعزيز وتفعيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وما هي العوامل التي ساعدت على نجاحها؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

– كيف يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحقيق تنمية صناعية شاملة؟

– ما هي الأسس والدعائم الرئيسية لبناء صناعات صغيرة ومتوسطة قادرة على تحقيق التنمية الصناعية في البلد؟

– ما هي مبررات نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول لتحقيق التنمية الصناعية والتقدم الاقتصادي؟

فرضيات البحث

– تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الصناعية وبالتالي التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتطلب توفير المناخ الاقتصادي الملائم لهذا النوع من الصناعات؛

– العمل على إزالة العقبات التشريعية والتنظيمية وكذا العقبات المتعلقة بالنفاذ إلى التمويل كفيل بنجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية؛

– خصوصية البيئة الاقتصادية والثقافية للبلد واعتماد التكنولوجيا المتطورة يساهم بشكل فعال في نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة الكشف عن النقاط التالية:

– إظهار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية؛

– التطرق لأهم العوامل الرئيسية الواجب توفرها في المحيط الساعي لبناء صناعات صغيرة ومتوسطة؛

– عرض أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودرجة مساهمتها في التنمية الصناعية والاقتصادية لتلك الدول؛

– عرض أهم المبررات التشريعية والتنظيمية والضريبية التي أدت إلى نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول.

محاور البحث

لقد قسم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي:

أولا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: تجارب دولية رائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ دعائم النموذج الاقتصادي الجديد.

أولا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1– أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

زادت قناعة الدول والمؤسسات المالية الدولية خلال السنوات الأخيرة بأهمية مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، بالإضافة إلى مساهمتها الكامنة في زيادة القيمة المضافة ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية من خلال تعزيز المنافسة والمساهمة في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي، ويقدر بأن هذه الصناعات تساهم بحوالي 45% في التشغيل في القطاع الرسمي و 33% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية لسنة 2014، وترتفع هذه النسبة لو تم أخذ القطاع غير الرسمي في الحسبان. ويبين الشكل أدناه مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام مع وبدون مساهمة القطاع غير الرسمي وفق مستويات الدخل، حيث تتراوح بين 63% في الدول الفقيرة و 69% في الدول متوسطة الدخل وحوالي 64% في الدول المتقدمة[1] وفق إحصائيا سنة 2014.

الشكل رقم(01): مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي في الناتج حسب مستويات الدخل لسنة 2014

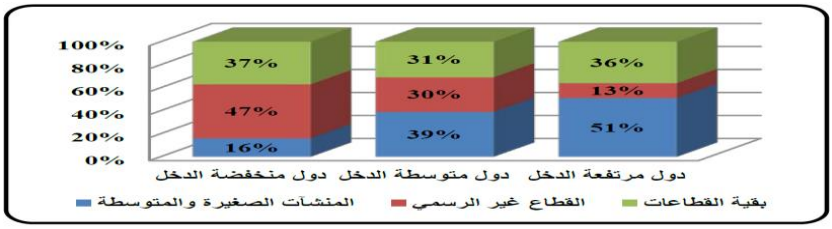

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2014، ص.208.

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري ومحركا أساسيا في تنمية الاقتصاد، باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى، لذلك أولت دول كثيرة هذه الصناعات اهتماما غير عاديا وملفتا للنظر خصوصا في العقود الأربعة الماضية، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفرت لها العديد من التسهيلات والإعفاءات وساعدتها على تطوير إنتاجها وتحديثه وفتح أسواق تصديرية لها، وحمايتها من منافسة المنتج الأجنبي مع التركيز على التطوير في الشكل والمضمون والارتقاء بفن الإنتاج والاهتمام بالتخصص لتحقيق وزيادة المزايا النسبية، ونتج عن هذا الاهتمام نمو واسع في أعداد الصناعات الصغيرة في مختلف دول العالم[2].

ولا تقتصر أهمية هذه الصناعات على كونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للدخل وفرص العمل، بل أنها تعمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي وإحلال الواردات وتقليل وتخفيف العجز في الميزان التجاري. وتبرز أهمية هذه الصناعات في التنمية الاجتماعية من خلال[3]:

- خفض معدلات الفقر والبطالة؛
- إشراك المرأة في العملية الإنتاجية وتوفر لها الاستقلال الاقتصادي؛
- تلعب دورا في تحفيز المشاركة الشعبية في بناء الاقتصاد الوطني؛
- إن توفير الفرص للمواطنين للحصول على الدخل يساعدهم في توفير الاحتياجات الأساسية وتقضي على أسباب الجريمة وأعمال العنف، وتخلق مجتمعا أكثر أمانا واستقرارا.

وتفيد بعض الإحصائيات من المجموعة الأوروبية أن عدد العاملين قد ارتفع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2002و 2008 بمعدل سنوي متوسط قدره 1.9%، في حين أن معدل زيادة الوظائف في الصناعات الكبيرة زاد فقط بنسبة 0.8%.

2- دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إذا اختلفت الآراء والتوجهات حول وجود تعريف دقيق وموحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعايير المستعملة في تصنيفها، فإن هناك اتفاقا على أهميتها ودورها الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما توفره من مناصب شغل وخلق الثروة وتقديم الدعم للصناعات الكبرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك 90 % من الصناعات هي صناعات صغيرة ومتوسطة توظف أكثر من نصف اليد العاملة، و37% من هذه الصناعات تقوم بالتصدير[4].

2-1- الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل: إن كل الإحصائيات الرسمية تثبت الدور الإيجابي لهذا النوع من الصناعات في خلق مناصب العمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، وهناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة الصناعات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة، ويرجع هذا الدور إلى كون الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاجية بسيطة، وهذا يتناسب مع وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال في معظم الدول النامية، وهذا ما يجعل الصناعات الصغيرة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان[5].

فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير فرص العمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، حيث أن أسلوب الإنتاج كثيف العمل قليل رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة[6].

2-2- الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في زيادة الصادرات: تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير منتجات الصناعات الكبيرة، حيث نجد أن هناك العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تنشط في أسواق دولية ومساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية، حيث تساهم هذه الصناعات بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[7]. وتشير تجارب العديد من الدول على أهمية منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين هيكل للصادرات، فمثلا في اليابان وصلت نسبة صادرات هذا القطاع إلى 51.8% وفي الهند وصلت إلى 55%[8].

2-3- الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التجديد والابتكار: تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على الصناعات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة(تساهم بنسبة 20% في مجال الابتكارات التكنولوجية في الولايات المتحدة)، حيث أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحكم طبيعتها تميل إلى الابتكار، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للصناعات الكبيرة.

وما يساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على البحث والابتكار هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية، كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير، بالإضافة لذلك فإن الصناعات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ به وتترك للصناعات الصغيرة السلع التي ينطوي على إنتاجها مجازفة ويستغرق بيعها وقتا أطول[9].

بالإضافة إلى ما سبق فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالأدوار التالية[10]:

– تزيد الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حدة المنافسة في السوق المحلي، وتكبح جماح التركز الاحتكاري للصناعات الكبيرة، وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار من خلال طرح منتجات بأسعار معقولة تنافس منتجات الصناعات الكبيرة؛

– تكمن الأهمية الاجتماعية لهذه الصناعات في أنها تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الثروة والتنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات السكان؛

– تعمل على تحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع قائمة وبرأسمال منخفض نسبيا، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، وبذلك تعمل على تحفيز المبادرة وروح الريادة في المجتمع؛

– تؤدي دورا هاما في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية للدولة، إذ أنها نقطة الانطلاق للتنمية في البلدان التي ترغب في التصنيع، فالصناعات الصغيرة يمكن أن تنتج سلعا للاستهلاك المحلي من خلال استخدام التكنولوجيا البسيطة التي تعتمد على الكثافة العمالية.

ثانيا: تجارب دولية رائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس أي نهضة صناعية وتنمية اقتصادية، وهناك العديد من التجارب الدولية الرائدة في دعم وتفعيل وتعزيز هذا النوع من الصناعات كآلية لتحقيق تنمية صناعية شاملة، ومن أبرز هذه التجارب: التجربة اليابانية وتجربة كوريا الجنوبية.

1– التجربة اليابانية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية، وهي بمثابة نموذج يمكن أن يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى[11].

للشعب الياباني ثقافته الخاصة به لعبت دورا كبيرا في ازدهار اليابان ونموه، ويأتي في مقدمة المكونات الأساسية للثقافة اليابانية الرغبة في الاستقلالية والولاء المطلق والإخلاص المفرط في العمل. وجاء اهتمام الحكومات اليابانية المتعاقبة بالتصنيع انطلاقا من إدراكها التام لندرة الثروات الطبيعية، وتوافر الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والساعية ذاتيا إلى التجديد والتطوير والإبداع والابتكار، ومنذ وقت مبكر تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام ورعاية الدولة إدراكا من جانبها لأهمية إسهام هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيزا لدورها الاستراتيجي في خلق وتوفير فرص وظيفية متنامية[12].

1-1- الأطر القانونية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي وضع تعريف واضح ومحدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد هذه الأخيرة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه الصناعات وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.

وفي سنة 1999 تم إنشاء الهيئة اليابانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة japanese corporation for small and medium –scale enterprises كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه الصناعات، التي تهدف إلى توفير المساعدات للصناعات الصغيرة والمتوسطة[13]. وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد الصناعات الكبرى على إنتاج الصناعات الصغيرة بدلا من استرادها من الخارج. وقد عملت الحكومة اليابانية على تشجيع الصناعات الكبيرة على التكامل مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال[14].

هذا وقد ساعد التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان أن أصبحت الصناعات الكبيرة تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسنادها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يوفر لها وفر أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى. وقد نص القانون المسمى "القانون الأساسي للصناعات الصغيرة والمتوسطة" " small and medium

enterprises basic law " والذي يعتبر بمثابة دستور للصناعات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه الصناعات الصغيرة ومحاولة تذليلها[15].

كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية، وذلك من خلال وكالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة small and medium enterprise agency التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، وهي الجهة المسؤولة عن تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان[16].

2-1 البرامج والسياسات المالية المقدمة من طرف الحكومة اليابانية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة: من أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: سياسات حماية الصناعات من الإفلاس، وسياسة إعفائها من الضرائب، وسياسات التدريب والتمويل.

1-2-1- سياسات التمويل: تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل، ويتمثل أهمها فيما يلي[17]:

- التمويل من البنوك التجارية: والتي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- هيئات التمويل الحكومية: هناك هيئات حكومية تمنح قروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان، وهذه الهيئات هي[18]:

* small business finance corporation.
* shoko chukin bank.
* national life finance corporation.
* japan finance corporation.
* loans for small business.
* japan finance corporation for small and medium enterprise.

- نظام ضمان القروض المقدمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقوم به credit guarantee corporation ، والتي تمتلك 52 فرع منتشرة في أنحاء مختلفة من اليابان.

- التقديم المباشر لرأس المال من المؤسسات المالية للدولة أو الاقتصاد المشترك.

ويمكن عرض حجم القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في إطار سياسات وبرامج الدعم الحكومي حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات التمويلية خلال الفترة 2000-2013 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): تطور حجم القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان(trillions jpy).(2000-2013)

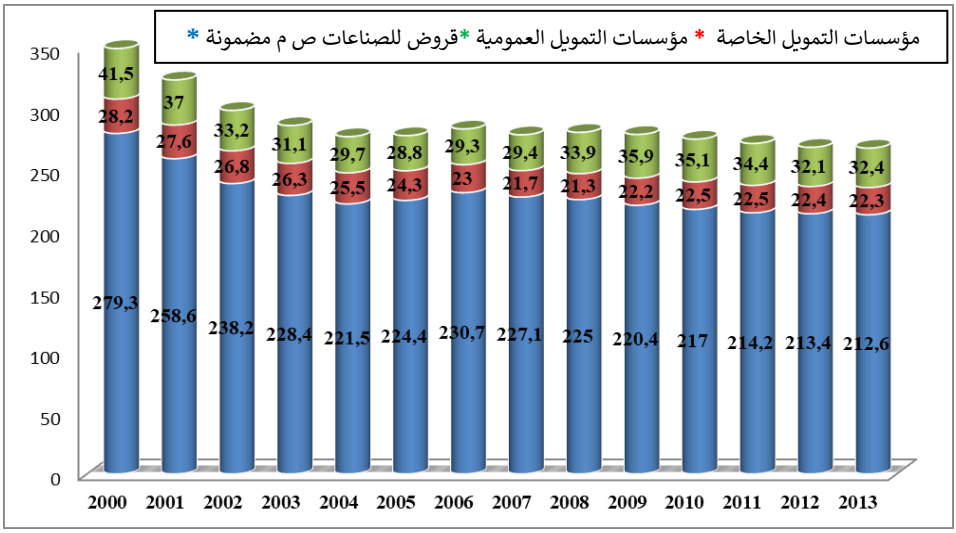

المصدر: **japan's policy on small and medium enterprises and micro enterprises, september 2013, p12**

1-2-2- سياسات الإعفاء من الضرائب: اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها[19]:

- الإعفاء من ضريبة العمل؛
- الإعفاء من ضريبة العقارات؛
- تخفيض على ضريبة الدخل بنسبة 15% عندما لا يتجاوز الدخل السنوي 8 مليون ين ياباني[20]؛
- تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛
- نظام ضريبي تحفيزي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- نظام ضريبي تحفيزي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية.

1-2-3- نظام الحماية من الإفلاس: تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسات مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للصناعة الصغيرة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمتها بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية(JASMEC) بسداد ديون الصناعة الصغيرة المتعثرة قبل الصناعات الصغيرة الأخرى التي تتعامل معها حتى لا يكون إفلاس المشروع سببا في إفلاس صناعات أخرى[21].

1-2-4- برامج التدريب: أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص يسمى: Institute for small business management and technology ، ويقدم المعهد البرامج التدريبية التالية:

- برنامج تدريب المديرين، وذلك نظرا لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- برنامج التدريب الفني، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العامل.

1-2-5- برامج التسويق: توجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه الصناعات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية[22].

1-2-6- الدعم الفني: أنشئ نظام خاص بالدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية والذي تشرف عليه هيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية japan small and medium enterprise corporation(JASMEC) ، ومن أهم خدماتها:

- الرد على استفسارات أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة الوضع القائم للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتغلب على العقبات التي تواجهها؛

– دراسة المواقع المناسبة لإنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

كما تم إنشاء تسعة(09) جامعات لدعم تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان لغرض تحسين مستوى المعارف لمسيري هذه الصناعات. وهذه الجامعات هي[23]: asahikawa, sanjo, kansai, Hiroshima, nogata, Sendai, Tokyo, Seto, Hitoyoshi.

1-3- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني.

وفقا للإحصائيات الرسمية لسنة 2015 تنشط في اليابان حوالي 5.422.918 مؤسسة، منها 5.367.699 مؤسسة تعتبر صغيرة ومتوسطة أي ما يعادل 99%، بالإضافة لذلك هناك 3.997.114(73.75%)مؤسسة صناعية تعتبر صغيرة وتوظف أقل من 20 عامل. تقدر القوى العاملة في اليابان وفق إحصائيات سنة 2015 ب 55.481.037 عامل وتستقطب الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة 75.8% من القوى العاملة في اليابان أي ما يمثل 42.064.967 عامل في حين لا تساهم الصناعات الكبيرة سوى 24.2% من القوى العاملة في اليابان[24]. وتستوعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ما يقارب 84.4% من إجمالي العمالة الصناعية كما تساهم بنسبة 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الياباني.

من جهة أخرى تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ب54% من القيمة المضافة للبلد لسنة 2013 وتساهم بنسبة 55% من القيمة المضافة للبلد لسنة 2012 وقد بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ب 56.3% لسنة 2011[25]. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم(03): مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والقيمة المضافة لليابان. لسنة 2015

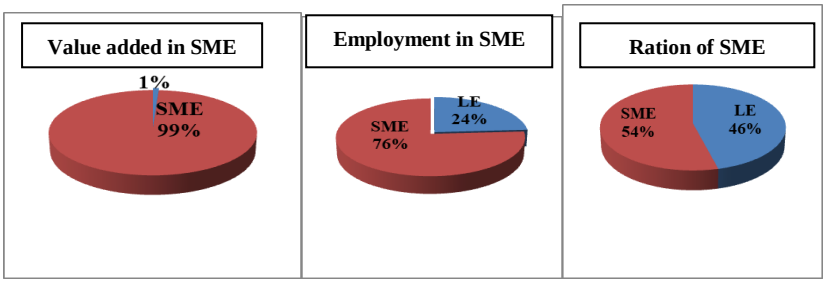

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المذكورة أعلاه.

بالإضافة لما سبق تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في دعم التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تساهم في توفير 72% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية، و 76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات الهندسية و 79% من احتياجات ومستلزمات صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية. وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية في مجال السيارات حوالي 60% من موردي مستلزمات شركة جنرال متورز الأمريكية، و 45% من موردي شركة رونو الفرنسية. كما تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية، كما تقوم بتوفير منتجات وسيطة تمثل حوالي 20% من صادرات الصناعات اليابانية الكبيرة[26].

2- تجربة كوريا الجنوبية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذا النوع من الصناعات.

2-1- الخصائص الاقتصادية لكوريا الجنوبية قبل النهضة.

كان اقتصاد كوريا الجنوبية قبل نهضتها الاقتصادية يعاني من التخلف والركود، حيث كان يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها[27]:

- اعتماد الاقتصاد الكوري على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز؛
- عجز دائم في الميزان التجاري وكان يغطى من المساعدات الأمريكية؛
- ندرة الثروات المعدنية بها؛
- ضيق المساحة القابلة للزراعة؛
- معاناتها من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر؛
- عمالة غير مؤهلة وغير مدربة؛
- بطالة عمالية عالية وعدم الاستقرار الوظيفي؛
- نصيب الفرد من الدخل القومي لم يتجاوز 87 دولار سنة 1962؛
- الشعب الكوري كان مصابا بالإحباط وعدم الثقة بالنفس والشعور بالدونية والفقر؛
- لا توجد قاعدة صناعية ولا تتوفر مهارات في الصناعة؛
- الاعتماد في المعيشة على المساعدات الأجنبية.

2-2- الجهود المؤسسية للحكومة الكورية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

منذ بداية السبعينات تحولت الحكومة الكورية من تركيز سياساتها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل إلى الصناعات الثقيلة والكمياوية، بسبب تآكل حصة كوريا من التصدير نظرا للمنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل، وبما أن تشجيع إقامة الصناعات الثقيلة والكمياوية يتطلب وجود صناعات مساندة متطورة جدا أصبح تخلف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة نقطة اختناق في مجريات عملية التنمية الصناعية، لذا كثفت الحكومة جهودها لتشجيع هذه الصناعات، وذلك من خلال:

- إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.

- إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة[28]، وهي منظمة شبه حكومية تقوم بتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية، خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات وخدمات التدريب، كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير.

- قامت الحكومة بسن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكان من أهم الإجراءات التي اتخذت هو تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للصناعات الصغيرة والمتوسطة مع الصناعات الكبيرة، فكانت هذه الأخيرة مطالبة بالحصول على احتياجاتها من هذه الصناعات وتوريدها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعدم إنتاجها من طرف المؤسسات الكبيرة. وتزود الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الصناعات الكبيرة بنحو 60% من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها[29].

- سن قانون تشجيع شراء منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه الصناعات، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

- برنامج الدعم المخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي يتم بموجبه اختيار 1000 من الصناعات الواعدة كل عام والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطور، وتقدم لها مختلف الحوافز

والتسهيلات وتحاط بمزيد من الحماية والرعاية، ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه الصناعات بسبب المنافسة فيما بينها.

– حرص الحكومة الكورية على التحول نحو اقتصاد المعرفة Knowledge economy بالإضافة إلى سياسات الدعم الحكومية لمشاريع التكنولوجيا ذات المخاطر العالية.

2-3- برامج الحكومة الكورية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أكثر السياسات والإجراءات التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي[30]:

* **برامج تشجيع التصدير:** وضعت الحكومة الكورية السياسات واتخذت الإجراءات من أجل تشجيع صادرات هذه الصناعات وكذلك شركات التصدير، فقد أقيمت مراكز دعم التصدير export support centers من أجل تسهيل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار(KOTRA)، وقد ساهمت هذه الوكالة في تشجيع الأنشطة التجارية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية.

* **برامج تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيا جديدة:** من أكبر المعوقات للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيات وتسويقها هو الافتقار لرأس المال اللازم، وتحاول الحكومة الكورية مساعدة هذه الصناعات للحصول على الأموال اللازمة من السوق المالي بسهولة أكثر لتطوير تكنولوجيتها وتسويقها من خلال عمل برنامج للمساعدة مهمته تقدير قيمة هذه التكنولوجيا.

* **الدعم المالي:** تم إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض Korea credit guarantee fund لمساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان القروض لتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب.

* **الحوافز الضريبية:** الحوافز الضريبية التي تمنحها الحكومة الكورية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تشمل ما يلي:

– إعفاء أو تخفيض ضريبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تقام خارج مناطق المدن وفي المناطق الريفية؛

– تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في السنة الأولى من إقامة الصناعة ولمدة 5 سنوات.

2-4- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكوري.

حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2015 فقد بلغ عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية 3.600.882 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة 99.9% من إجمالي الصناعة في البلد، وبلغ عدد الموظفين في هذه الصناعات 15.127.047 عامل وهو ما يعادل نسبة 90.2% من حجم العمالة الصناعية، وبالمقارنة مع السنة السابقة(2014) فقد بلغ عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة 58.532 كما بلغ عدد الوظائف الجديدة 1.099.411 منصب عمل، وهذه الأرقام تشير بوضوح إلى مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية في استقطاب اليد العاملة[31].

وتمثل صناعات البيع بالجملة والتجزئة الحصة الأكبر في إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 27.8% ثم تليها الصناعات الخاصة بالبناء والمواد الغذائية بنسبة 19.8% وتمثل الصناعات الخاصة بالنقل نسبة 10.6% وتمثل الصناعات الإنتاجية نسبة 11.1%، وتشغل هذه الصناعات ما نسبته 55.8% من اليد العاملة المستقطبة من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشغل الصناعات الإنتاجية 24.5% من مجموع العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشغل صناعات الجملة والتجزئة 18.4% تليها الصناعات الغذائية والصناعات الخاصة بالبناء والتي تشغل نسبة 12.9%.والجدول أدناه يوضح تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه الصناعات في كوريا الجنوبية وذلك خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم(01): تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2010-2015.

		2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصناعات	الإجمالي	3.125.457	3.234.687	3.354.320	3.418.993	3.545.473	3.604.773
	ص.ص.م	3.122.332	3.231.634	3.351.404	3.415.863	3.542.350	3.600.882
	النسبة	%99.9	%99.9	%99.9	%99.9	%99.9	%99,9
عدد مناصب الشغل	الإجمالي	14.135.234	14.534.230	14.891.162	15.344.860	15.962.745	16.774.948
	ص.ص.م	12.262.535	12.626.746	13.059.372	13.421.594	14.027.636	15.127.047
	النسبة	%86.8	%86.9	%87.7	%87.5	%87.9	%90.2

المصدر: Ministry of SMEs, National statistics office of south korea governement

في سنة 2010 بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية بنسبة 58.8% من إجمالي العمالة في البلد، وهذا ما يشير إلى الدور المركزي الذي تلعبه هذه

الصناعات في مجال التوظيف وامتصاص البطالة، كما تبلغ مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج والقيمة المضافة لكوريا الجنوبية لنفس السنة ما نسبته 36.2% و 49.6% على التوالي[32]، وهو ما يظهر أيضا أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكوري. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج والقيمة المضافة لكوريا الجنوبية خلال الفترة 1990-2015.

			99-90	09-00	12-10	2013	2014	2015
الناتج	نسبة المساهمة	ص.ص.م	%50.3	%47.8	%36.2	%37.2	%37.5	%38.3
		ص.كبيرة	%49.7	%52.2	%63.8	%62.8	%62.5	%61.7
القيمة المضافة	نسبة المساهمة	ص.ص.م	%50.5	%50.8	%49.6	%51.2	%51.6	%52.1
		ص.كبيرة	%49.5	%49.2	%50.4	%48.8	%48.4	%47.9

المصدر: Ministry of SMEs, National statistics office of south korea governement

من جهة أخرى بلغت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الكورية ما نسبته 39.7% في المتوسط خلال الفترة 1988-2004 ، وقد بلغت قيمة صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 90.385 مليار دولار سنة 2004 . أما نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الكورية خلال الفترة 2012-2016 فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (03) أدناه.

الجدول رقم(03): نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الكورية خلال الفترة 2012 -2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة	%32.1	%32.8	%33.8	%35.9	%37.5

المصدر: Ministry of SMEs, National statistics office of south korea governement

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الكورية في تزايد مستمر، وهو ما يشير إلى الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه الصناعات في دعم القدرة التصديرية للبلد.

ثالثا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ دعائم النموذج الاقتصادي الجديد.

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ نهاية سنة 2014 بسبب انهيار أسعار النفط في السوق الدولية والتي تعتبر المورد الرئيسي للموازنة العامة، وفي محاولة منها للحد من تأثير ذلك على الاقتصاد تبنت السلطات العليا في البلاد مقاربة النموذج الاقتصادي الجديد للبحث عن بدائل حقيقية للخروج من دائرة النفط، ومن بين الدعائم الأساسية لهذا النموذج تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حسب الإحصائيات المنشورة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سابقا) فقد بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 747.934 مؤسسة خلال سنة 2013 متضمنة لكل القطاعات والصيغ القانونية، منها ما نسبته 77.35% أشخاص معنوية وطبيعية، و22.56% تمثل نشاطات الصناعة التقليدية. ويمكن توضيح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم(04): تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الصيغ القانونية خلال الفترة 2013-2017.

نوع المؤسسة	2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المؤسسات الخاصة	601.583	77.37	716.363	78.59	716895	76.7	780.339	76.95	816.326	77
الصناعة التقليدية	168.801	22.56	194.562	21.35	217142	23.23	*233298*	23	*243 699*	23
المؤسسات العمومية	557	0.07	542	0.06	532	0.05	438	0.043	264	0.024
المجموع	747.934	%100	911.467	%100	934569	%100	1014 075	%100	1060 289	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23 لسنة 2013، رقم 26 لسنة 2015. رقم 29 لسنة 2016، رقم 31 لسنة 2017.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 934.569 صناعة صغيرة ومتوسطة ثم ارتفعت سنة 2016 إلى 1.014.075 صناعة صغيرة ومتوسطة لترتفع في سنة 2017 إلى 1.060.289 صناعة، كما أن

هذه الصناعات يغلب عليها طابع الملكية الخاصة والتي تفوق 99% من إجمالي الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهو ما يشير إلى تراجع مساهمة القطاع العام في هذا النوع من الصناعات بسبب التوجه المتزايد نحو الخوصصة واقتصاد السوق القائم على المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في الاقتصاد.

أما بخصوص توزيع هذه الصناعات حسب قطاع النشاط وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص، فيلاحظ تركز هذه الصناعات في قطاعات البناء والأشغال العمومية، الخدمات والصناعات التحويلية بدرجة أقل. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم(05): توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط لسنة 2017(السداسي الأول).

نوع النشاط	العدد	النسبة(%)
الخدمات	536560	50,62
البناء والأشغال العمومية	177727	16,77
المحروقات والطاقة	2843	0,27
الزراعة	6392	0,60
الصناعة التحويلية	92804	8,75
الصناعات التقليدية	243699	22,99
المجموع	1 060 025	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 31 لسنة 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على50,62% من إجمال قطاعات النشاط ثم يليه قطاع الصناعات التقليدية والحرف بنسبة 22.99% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.77% ثم الصناعات التحويلية بنسبة 8.75%. أما باقي القطاعات فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة.

2- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

2-1- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والتشغيل.

حسب معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلاحظ تراجع نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام، وفي المقابل هناك تزايد كبير في نسبة مساهمة القطاع الخاص

بما يملكه من صناعات صغيرة ومتوسطة، فالقطاع العام لسنة 2016 لا يساهم سوى بنسبة 14.37% من الناتج الداخلي الخام، بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة حيث يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 85.63% لسنة 2016 مقارنة بمساهمة القطاع العام.

من جهة أخرى انتهجت الجزائر سياسة تشغيل هامة ترتكز على شبكة واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهذا قصد القضاء على البطالة، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل والتي عرفت تطورا مستمرا حيث بلغت سنة 2016 ما نسبته 57.82% في حين بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمومية 1.43%. كما شهد قطاع الصناعة التقليدية تطورا ملحوظا في مناصب الشغل حيث بلغ نسبة 40.74% لسنة 2016. وما يلاحظ هو تراجع نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمومية في التشغيل بسبب سياسات الخوصصة.[33].

2-2- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.

حسب معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة 4681.68 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 84.98% وارتفعت في سنة 2011 إلى 5137.46 مليار د.ج وهو ما يمثل 84.77% وفي سنة 2013 بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة 6741.19 مليار د.ج أي بنسبة مساهمة تقدر ب 88.3% ، أما في سنة 2014 فبلغت نسبة المساهمة 86.10% لتنخفض سنة 2015 إلى 85.78%[34]. وهذا ما يوضح المساهمة الكبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

3- المشاكل المالية التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات الجزائرية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها، إلا أن هذه الصناعات لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض نجاحها ومساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية. ولعل أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشكل التمويل وثقل العبء الضريبي.

3-1- صعوبات التمويل.

ويمكن حصر أهم المشاكل التمويلية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[35]:

- المركزية في منح القروض؛
- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل الأجل؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خضوعه للإشهار؛
- هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة، فقد أصبحت الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن هذا النوع من الصناعات بسبب هشاشتها؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية؛
- ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.

3-2- ثقل العبء الضريبي.

لا تساعد الأعباء الضريبية التي تتحملها الصناعات الصغيرة والمتوسطة على العمل الإنتاجي، بل يؤدي ذلك إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، فالعبء الضريبي المرتفع يعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى التحول من القطاع الرسمي إلى اقتصاد الظلال. كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلق صعوبات للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل عمل هذه الصناعات.

4- آفاق الاستفادة من التجربة اليابانية والكورية في الجزائر.

لقد أثبتت كل من التجربة اليابانية والكورية(ج) في مجال دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها ونجاحها في استخدام هذه الصناعات في دعم الاقتصاد الوطني، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 99% من إجمالي الصناعات في اليابان وكوريا، وتساهم بنسبة

أكبر من الصناعات الكبيرة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة للبلد، وتستقطب نسبة عالية من مناصب الشغل وتساهم بنسبة كبيرة في الطاقة التصديرية للبلد. ولقد كان لبرامج الدعم الحكومي والأطر التشريعية والتنظيمية ونظام التمويل والدعم المالي المقدم من طرف الدولة الأثر البالغ في نجاح ونمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذين البلدين، ويمكن للجزائر الاستفادة من التجربة اليابانية والكورية بالرغم من اختلاف الثقافات والمقومات وذلك من خلال:

– تعزيز الدعم المباشر للدولة والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه الصناعات وحمايتها من الإفلاس من خلال السماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد؛

– لابد من إنشاء هيئة تنفيذية على شاكلة الهيئة اليابانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على توفير المساعدات للصناعات الصغيرة والمتوسطة أو إعادة بعث وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما هو عليه الحال في بعض الدول كفرنسا والهند وماليزيا؛

– استحداث وكالة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وتكون تابعة مباشرة لوزارة الصناعة؛

– بالنظر للصعوبات والفجوة التمويلية التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتعين إصلاح النظام البنكي حتى تعمل البنوك على تقديم التمويل اللازم للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وصياغة نظام ضمان القروض المقدمة لهذه الصناعات والتقديم المباشر لرأس المال من المؤسسات المالية للدولة؛

– إنشاء بنوك متخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية لها عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية؛

– تكييف نظام ضريبي يتوافق وخصائص ومميزات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإعفاءات والتحفيزات الضريبية الكافية لتشجيع الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة خارج مناطق المدن وفي المناطق الريفية؛

– إنشاء هيئات حكومية تعمل على تقديم برامج تدريبية خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تدريب المدراء ورفع مهارة العمال، بالإضافة إلى إنشاء جامعات ومراكز بحثية لدعم التجديد والابتكار لدى هذا النوع من الصناعات؛

– سن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا قانون تشجيع شراء منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان التشغيل الدائم لها.

خاتمة.

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية للدول المختلفة، فهي تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام(GDP) وزيادة القيمة المضافة للبلد ودعم القدرة التصديرية وتحقيق التجديد والابتكار واستقطاب اليد العاملة والتقليل من حجم البطالة، بالإضافة إلى دورها في دعم القدرة التنافسية. وبالنظر للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يكتسيها هذا النوع من الصناعات فقد لجأت العديد من الدول لأساليب الدعم الفني والمالي والضريبي ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة والملائمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن التجارب الناجحة في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كقاعدة رئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نجد كل من التجربة اليابانية والتجربة الكورية(ج)، فقد أثبتت كلى التجربتين أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج الداخلي الخام وامتصاص البطالة وزيادة القيمة المضافة والقدرة التصديرية للبلد، غير أن نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وكوريا الجنوبية نابع من الدعم الحكومي والتحفيزات المقدمة لهذا النوع من الصناعات. وفي ظل تبني الجزائر للنموذج الاقتصادي الجديد القائم أساسا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب الأمر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية، فالأمر يتطلب توفير الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة وتوفير نظام ضريبي ونظام الدعم المالي يتلاءم وخصائص ومميزات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم القدرة التنافسية لهذا النوع من الصناعات لتشجيعها على التصدير والتوسع الدولي وتعزيز دور الجامعات ومراكز البحث في التدعيم الفني والتكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة مثلما هو عليه الحال في كل من اليابان وكوريا الجنوبية.

الإحالات والهوامش.

1 – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الفصل العاشر، 2014، ص.208.

2 – سمير زهير الصوص، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، السياسات والتحليل والإحصاء، فلسطين، 2010، ص.09.

[3] نفس المرجع، ص.ص..9،10

4 – حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص.21.

5 – طرشي مُحَمَّد، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015، جامعة شلف، ص.05.

6 – راتول مُحَمَّد، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أفريل 2006، جامعة شلف، ص.173.

[7] طرشي مُحَمَّد، **مرجع سابق**، ص.06

[8] حجاوي أحمد، **مرجع سابق**، ص..22

[9] طرشي مُحَمَّد، **مرجع سابق**، ص..06

[10] سمير زهير الصوص، **مرجع سابق**، ص..10

[11] نفس المرجع، ص..21

12 تجارب عالمية وعربية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ص.62.أنظر الرابط التالي: unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../unpan000895.pdf
consulte le 20-08-2016

13 – نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة المحاسب العربي، ص.01.

14 – سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص.22.

15 – حسين عبد المطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر**، وزارة التجارة والصناعة، ورقة عمل رقم 1856، 2007، ص.16.

16 نفس المرجع، ص.17.

17 – حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سابق**، ص.17.

18- Small and medium enterprises agency, Ministry of economy , trade and industry, **japans policy on small and medium enterprises and micro enterprises**, september 2013, p.05.

19– حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سابق**، ص19

20- Small and medium enterprises agency, Ministry of economy , trade and industry, op.cit, p.17.

20– حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سابق**، ص.19.

21– نفس المرجع، ص18.

23 Small and medium enterprises agency, Ministry of economy , trade and industry, op.cit, p20.

24 Chikako Hironaka et al, A Comparative Study on Development of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Japan and Malaysia, Saudi Journal of Business and Management Studies, vol 02, iss 4, 2017, pp 366, 367.

25 Small and medium enterprises agency, Ministry of economy , trade and industry, op.cit, p.06.

– تجارب عالمية وعربية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سابق**، ص ص 62، 63.[26]

27– سمير زهير الصوص، **مرجع سابق**، ص.23

28– نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.02

29– سمير زهير الصوص، **مرجع سابق**، ص..25

30– نفس المرجع، ص ص26، .27

31- National statistics office of south korea governement.

32- National statistics office of south korea governement.

33- Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, donnees du 1ersemmestre 2016, p15.

34- Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, donnees du mai 2017.

35- بريبش السعيد، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، أفريل 2006، ص323.

قائمة المراجع.

1- بريبش السعيد، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، أفريل 2006

2- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

3- حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة، ورقة عمل رقم 1856، 2007.

4- طرشي مُحَمَّد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 13، جانفي 2015، جامعة شلف.

5- سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، السياسات والتحليل والاحصاء، فلسطين، 2010.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تفعيل الدور التنموي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الفصل العاشر، 2014.

7- نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المحاسب العربي.

8- راتول مُحَمَّد، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أفريل 2006، جامعة شلف.

9- Chikako Hironaka et al, A Comparative Study on Development of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Japan and Malaysia, Saudi Journal of Business and Management Studies, vol 02, iss 4, 2017.
10- japan's policy on small and medium enterprises and micro enterprises, september 2013
11- Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, donnees du 1ersemmestre 2016.
12- Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, donnees du mai 2017.
13- National statistics office of south korea governement.
14- Small and medium enterprises agency, Ministry of economy , trade and industry, japans policy on small and medium enterprises and micro enterprises, september 2013.
15- تجارب عالمية وعربية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .أنظر الرابط التالي:
consulte le unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../unpan000895.pdf
20-08-2016